

لأصول الفن الأدبي، وحسبنا في هذا أن نقرأ ما ورد عند ابن رشيق تحت عنوان «من رفعة الشعر ومن وضعه»<sup>(١)</sup> لنذكر أن بعض الأحكام التي وردت في هذا الباب إنما خضعت لدى النقاد لمعيار عرفي أو قناعات خاصة. ونقرأ كذلك في كتب الموازنات جملة من الأحكام ربما صدر فيها الناقد (المتلقى) عن طبيعة العلاقة بينه وبين صاحب النص. ويكفي في هذا أن نشير - على سبيل المثال - إلى ما ذكره الآمدي من أن ابن الأعرابي كان شديد التعصب على أبي تمام، فلما أنشد يوماً أبياتاً من شعره، وهو لا يعلم قائلها استحسناها وأمر بكتبتها، فلما عرف أنه قائلها أمر بتخريقها»<sup>(٢)</sup>.

ومناطق المشكلة في التعامل مع النص وصاحبه بهذا الفهم في أن الذين قادوا حركة الفكر النقدي آنذاك كان أكثرهم من علماء اللغة وأقلهم من الأدباء. ولعل الجاحظ كان أكثر أقرانه ومعاصريه إدراكاً لطبيعة المشكلة، وإحساساً لوقوعها في حركة النقد، فتراه ينبه إليها بقوله: «طلبت علم الشعر عند الأصمعي فوجدته لا يحسن إلا غريبه، فرجعت إلى الأخصش فوجدته لا يتقن إلا إعرابه، فعطفت على أبي عبيدة فوجدته لا ينقل إلا ما اتصل بالأخبار وتعلق بالأيام والأنساب، فلم أظفر بما أردت إلا عند أدباء الكتاب...»<sup>(٣)</sup>.

والجاحظ بهذا يشير إلى طبيعة المرحلة التي مر بها الفكر النقدي إذ ذاك، وأن التعامل مع الفن الشعري يتطلب خبرة أدبية خاصة، وأن يكون المتلقى والأديب كلاهما من أهل الفكر والروية.

وتلك مسألة شغلت الجاحظ في مواضع متعددة من كتاباته. فعنده لا تحصل لذة الظفر بالغاية إلا بعد إجمالة النظر ومداومة قرع الباب. ويحكى عنه عبد القاهر مستشهداً بقوله في فضيلة الفكر والنظر: «وأين تقع لذة البهيمة بالعلوفة، ولذة السبع بلطم الدم وأكل اللحم من سرور الظفر بالأعداء، ومن انفتاح باب العلم

(١) العمدة ١ / ٤٠ وما بعدها .

(٢) الموازنة بين أبي تمام والبحثري ص ٢١ تحقيق محيي الدين عبد الحميد .

(٣) العمدة ٢ / ١٠٥ .

